

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

دراسة تحليلية حالة الجزائر (2000 - 2020)

The effect of exchange rate fluctuation on the trade balance

An analytical study of the case of Algeria (2000-2020)

محفوظي فؤاد

جامعة الجلفة- الجزائر

mahfoudif@yahoo.fr

مرزق عمر

جامعة الجلفة- الجزائر

مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهلية
بالجزائر

amar.mrezegue@mail-univ-djelfa.dz

المخلص:	معلومات المقال
<p>تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر للفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2020، وقد تبين من خلال تحليل متغيرات الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري و كذا أسعار البترول.</p> <p>وقد اتضح أيضا من خلال الدراسة إلى تأثير الأزميتين المالية سنة 2008 و كذا الأزمة الصحية كوفيد - 19 على تطور سعر الصرف و كذا الميزان التجاري بنفس الاتجاه.</p>	<p>تاريخ الإرسال: 2022/05/30</p> <p>تاريخ القبول: 2022/09/19</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ سعر الصرف ✓ أسعار البترول ✓ الميزان التجاري الجزائري
Abstract :	Article info
<p><i>This study aims to analyze the effect of the fluctuation in the exchange rate on the trade balance in Algeria , during the period (2000 - 2020), and it was found by analyzing the study variables that there is a direct relationship between the exchange rate and the balance of trade, as well as oil prices.</i></p> <p><i>It was also clear through the study the impact of the financial crisis in 2008 and the health crisis covid-19 on the development of the exchange rate and the trade balance in the same direction.</i></p>	<p>Received 30/05/2022</p> <p>Accepted 19/09/2022</p> <p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Exchange rate ✓ Oil prices ✓ The trade balance of Algeria

مقدمة:

استقطب موضوع تأثير تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات بصفة عامة، و على الميزان التجاري على وجه الخصوص اهتمام الباحثين في مجال المالية و التجارة الدولية، و كما هو معروف فإن اتساع المعاملات التجارية الدولية بسبب الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم، و ذلك للاستفادة من المزايا و الخصائص الإنتاجية و التكنولوجية المتاحة في الدول الأخرى، أدى هذا الأمر لظهور سعر الصرف لتسهيل المعاملات الدولية لفقد العملات المحلية قوتها الشرائية خارج قطرها - ماعدا العالمية منها على غرار الدولار الأمريكي و اليورو - فأصبحت بذلك العملة تلعب دورا رئيسيا في عمليات التبادل التجاري، و تسعى الدول إلى أفضل تقييم لعملتها مقابل العملات الأجنبية بما يحقق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يعتبر مرآة أي اقتصاد أمام الاقتصاديات العالمية، و بصفة أخص الميزان التجاري الذي يعبر عن حركة الصادرات و الواردات.

كباقي الدول، فقد حاولت الجزائر أن تنتهج سياسة سعر صرف بما يؤدي إلى توازن و استقرار الميزان التجاري، و من ذلك تخفيض العملة - لعدة مرات - الأمر الذي أتى أكله في كثير من الأوقات، و أدى إلى امتصاص بعض الصدمات ، و تفادت الجزائر بسببه آثار بعض الأزمات الاقتصادية السلبية و المالية كالأزمة المالية سنة 2008 ولو بصفة غير مباشرة، و لكن بسبب أحادية التصدير الذي تتميز به التجارة الجزائرية - حوالي 97% من الصادرات من قطاع المحروقات، فلن تكون هذه السياسة مجدية دائما خاصة عند تدني أسعار البترول، مما يستوجب البحث عن بدائل إنتاجية أخرى بما يوسع نطاق الصادرات خارج المحروقات.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: كيف تؤثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 - 2020) ؟

و يندرج تحت هذه الإشكالية بعض التساؤلات الفرعية أهمها:

- ماهية سعر الصرف و أهم أنواعه؟- ما هو الميزان التجاري و ما هي أهم مكوناته؟
- هل توجد علاقة تأثير لتغيرات سياسة سعر الصرف على توازن الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

- سعر الصرف هو آلية تعبر عن قيمة عملة دولة ما بدلالة قيمة عملة دولة أخرى.
- الميزان التجاري هو جدول إحصائي تابع لميزان المدفوعات تسجل فيه حركة الصادرات و الواردات لدولة ما خلال فترة عادة ما تكون سنة واحدة .
- يؤثر تقلب سعر الصرف لدولة ما على توازن ميزانها التجاري متخذًا بذلك علاقة طردية، فإذا انخفض سعر صرف العملة سجل ميزانها التجاري عجزًا، و العكس صحيح .
- أهمية الموضوع: يعتبر موضوع تأثير تقلبات سعر الصرف على هيكل الميزان التجاري من أهم مواضيع المالية الدولية الحالية، إذ يعتبر سعر الصرف عصب عمليات التبادل التجاري على المستوى الدولي و يترجم من خلال وضعية الميزان التجاري .

أهداف الدراسة: من خلال هذه الدراسة نسعى للوصول إلى :

- التعرف إلى بعض الجوانب النظرية المتعلقة بسعر الصرف و الميزان التجاري.
- إظهار العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري.
- تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 - 2020).

الدراسات السابقة: بغرض الوصول إلى الهدف المنشود اعتمدنا على قاعدة نظرية و تطبيقية تمثل مجموعة من الدراسات التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة نذكر منها :

- دراسة دوحة سلمى، 2015، بعنوان: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، و توصلت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، و هذا راجع إلى أن طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يتركز على الصادرات من المحروقات و التي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

- دراسة خضير سفيان و صالح حميداتو، 2017، بعنوان: تغيرات أسعار الصرف الدولية و أثرها على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية و قياسية، و قد خلصت الدراسة إلى القول بأن تنويع الواردات خارج منطقة اليورو يحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار مقابل اليورو، و كما أن تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات أمر ضروري لتجنب الأزمات النفطية النابعة من انخفاض أسعار النفط.

- دراسة سهام مانع و محمد حداد، 2018، تحت عنوان : أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري للفترة (2000 - 2015)، و توصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري و الميزان التجاري، و أن التغيرات التي تحدث في الميزان التجاري تفسرها التغيرات التي تحدث لسعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 76,01%.

- دراسة مختاري فتيحة، 2018، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و آليات علاجها، و قد تعرضت الدراسة إلى مناهج تحديد معدل الصرف و تطبيقاتها على الدول النامية، و توصلت إلى جملة من النتائج أهمها : أن تعرض سعر الصرف لتغيرات مستمرة نتيجة لعوامل اقتصادية و غير اقتصادية له تأثير على الميزان التجاري، و كذلك فإن منهج المرونات يعالج آثار تغيرات سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات حيث يرتبط هذا المنهج بالرؤية الكلاسيكية للتجارة الخارجية و على الرؤية التي احتلت مكانا بارزا في التحليل الاقتصادي، و توصلت إلى أنه في هذا المنهج يشترط لنجاح عملية التخفيض أو الرفع لسعر الصرف في علاج العجز في الميزان التجاري أن يتميز كل من الطلب على الواردات و الطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة، كما توصلت إلى أن منهج الاستيعاب غير قادر على تحديد التغيرات النقدية ذات التأثير في معدلات الصرف، فمنهج الاستيعاب يهمل دور النقود في التحليل، و هذا ما يجعله غير مناسب في البلدان النامية و حتى المتقدمة.

هيكل الدراسة: قسمنا هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين تمثلا فيما يلي:

المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري كنظرة مختصرة.

المحور الثاني: تطور سعر صرف الدينار وكذا رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة، و كذا تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري للفترة (2000 - 2020).

منهج الدراسة: اعتمدنا المنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري، و كذا المنهج التحليلي من خلال الدراسة التحليلية.

حدود الدراسة: تمثلت الحدود الزمنية في الفترة (2000 - 2020)، أما الحدود المكانية في دولة الجزائر.

2. الجانب النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري

سنحاول التطرق لبعض المفاهيم المهمة المتعلقة بكل من سعر الصرف و كذا الميزان التجاري.

2.1 سعر الصرف: لأخذ فكرة عامة على سعر الصرف يجب التطرق لتعريفه ووظائفه و بعض أنواعه.

2.1.1 تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية (خلف، 2001، صفحة 203)، و عرفه دومينيك سالفاتور بأن سعر الصرف الأجنبي هو سعر الوحدة الأجنبية بدلالة العملة المحلية (سالفاتور، 1993، صفحة 146)، و يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما هو إلا عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى، و الذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية (مثلا : 1 دج = 0.2 دولار أمريكي)، أو بشكل آخر عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبي (مثلا 1 دولار = 5 دج) (بن الزاوي، 2016، صفحة 15).

2.1.2 الوظائف الأساسية لسعر الصرف: لسعر الصرف عدة وظائف أساسية تعكس أهميته منها (راتول، 2018، صفحة 117).

أ- الوظيفة القياسية: يعتبر سعر الصرف أداة قياس أسعار السلع عند المقارنة بين السلع المحلية و السلع الأجنبية، حيث يعتمد المتعاملون الاقتصاديون و التجاريون على أسعار الصرف في قراراتهم التجارية استيرادا و تصديرا و ذلك عن طريق قياس و مقارنة الأسعار المحلية مع الأجنبية، و بالتالي فهو يعكس مدى عوامة أسعار السلع و الخدمات، و عن طريقه تأخذ الشركات الكبرى و العابرة للقارات قرارات استثماراتها، فعن طريقه يمكن معرفة مستويات الأجور في مختلف الدول و المناطق و أسعار الطاقة و غيرها من المحددات التي تتوقف عليها قرارات الاستثمارات.

ب- الوظيفة التطويرية: الوظيفة القياسية لسعر الصرف يكسبه أيضا وظيفة تطويرية من خلال المقارنات ما بين مستويات الأسعار المحلية و الأجنبية، حيث تسمح تلك المقارنات بتطوير قطاعات و صناعات و مجالات أنشطة مختلفة، لكونه يسمح بمعرفة الميزة التنافسية للبلد في مختلف الأنشطة و بالتالي يسمح ذلك بتطوير هذه الأنشطة.

ج- الوظيفة التوزيعية: تبين أسعار السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج الأخرى التي تظهر عن طريق سعر الصرف تسمح بتوزيع هذه العوامل على مختلف المناطق و الدول في العالم عن طريق إحلال الرخيص الجيد مكان الغالي الرديء، حيث أن سعر الصرف أداة معرفة القوة التنافسية بين الشركات المنتجة، و بالتالي فهم يمارس وظيفة توزيعية.

3.1.2 أشكال سعر الصرف: لسعر الصرف أشكال عدة أهمها ما يلي:

أ- سعر الصرف الاسمي: **Taux de Change Nominal** يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة و ينقسم إلى سعر صرف رسمي و سعر صرف موازي (ميموني، 2020، صفحة 402).

ب - سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من

السلع المحلية و يمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي كالتالي (حيث البلد المحلي هو الجزائر و البلد الأجنبي هو الولايات

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{Pus} \quad (\text{المتحدة الأمريكية})$$

حيث :

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

Pus: مؤشر الأسعار بأمریکا.

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر.

ج- **سعر الصرف الفعلي**: يعرفه بعض الاقتصاديون على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها و أهميتها في التجارة الخارجية، و بالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية (نوفل، 2018، صفحة 8).

د- **سعر الصرف المتعدد (الفعلي) الحقيقي**: يعبر سعر الصرف المتعدد الفعلي عن تطور المعدل الحقيقي لتبادل سلة محلية مع سلة سلع لدول أجنبية مختارة، و هو يعتبر أكثر أنواع سعر الصرف أهمية بالنسبة لصناع قرار السياسة الاقتصادية لما يعكسه من تطور للقدرة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالقدرة الشرائية لعملات أهم الشركاء التجاريين للدولة المعنية، و بالتالي تطور القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مع بقية الاقتصاديات الأجنبية التي يتعامل معها الاقتصاد المعني. (بودخدخ، 2016، صفحة 31).

هـ- **سعر الصرف التوازني**: هو السعر الذي يؤدي إلى التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي و كاف. (نوفل، 2018، صفحة 9).

4.1.2 **مداخل تحديد معدل الصرف**: تتعدد مناهج (مداخل) تحديد معدل الصرف، و هي عبارة عن مناهج نظرية لتحليل التوازن في ميزان المدفوعات أو تحقيق التوازن الخارجي.

و تندرج هذه المناهج في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

أ- **منهج المرونات**: و يبدأ هذا المنهج بالتركيز على رصيد الميزان التجاري على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات و الواردات عند أنصار هذا المنهج، و من ثم فإن أية تغيرات تحدث في معدل الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات و الواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري في ظل شروط و فروض أساسية يقوم عليها هذا المنهج و من أهمها:

- التوازن المبدئي في الميزان التجاري أي أن رصيده يساوي الصفر.

- لا نهائية مروونات عرض الصادرات و الواردات.

- افتراض ثبات الدخول باعتبارها معطاة **Given**، و بالتالي يتم إهمال أثر الدخل.

- افتراض حالة استقرار سوق الصرف الأجنبي.

ب- **منهج الاستيعاب**: يركز منهج الاستيعاب على الميزان التجاري (سوق السلع) و يهمل كلا من سوق النقود و تدفقات رأس المال و هو في ذلك يتشابه مع منهج المرونات، و يعتبر منهج الاستيعاب منهجا للتحليل الاقتصادي الكلي للتوازن العام القائم على الأفكار الكينزية، و يستند هذا المنهج على مجموعة من الفروض أهمها:

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل (البطالة) على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا.

- استبعاد كافة عناصر ميزان رأس المال من التحليل و التركيز فقط على بنود الميزان الجاري في ميزان المدفوعات.

- الصادرات تتم من الإنتاج الجاري.

- افتراض ثبات أسعار السلع و الأجور النقدية و سعر الفائدة.

- فرض سريان قانون ثبات النفقة (أو الغلة) في العملية الإنتاجية.

ج- **المنهج النقدي**: يستمد المنهج النقدي لمعدل الصرف أساسه من نظرية تعادل القوة الشرائية **Purchasing Power Parity**، و التي تقضي بأن تقييم العملات يتم على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل و الخارج، فإذا مستوى

الأسعار المحلية (ألمانيا مثلا) يساوي ضعف مستوى الأسعار الأجنبية (الولايات المتحدة)، فهذا يتطلب أن تستبدل وحدة واحدة من العملة الأجنبية بوحدين من العملة الوطنية، و ذلك لأن القوة الشرائية للدولار الأمريكي تساوي ضعف القوة الشرائية للمارك الألماني.

تقرر نظرية تعادل القوة الشرائية PPP أن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعمليتين مختلفتين، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية. (الوكيل، 2006، ص ص 1-23).

2.2 مفهوم الميزان التجاري و أهميته

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات و الصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية، فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات (x) - إجمالي واردات البلد (m). (دوحة، 2015، صفحة 117).

يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي و هيكله في الدولة، حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط التجاري للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه و ضعف القدرة الإنتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها، إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي و تنوعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

1.2.2 أقسام الحساب التجاري: ينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما: حساب التجارة المنظورة، و يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات و الواردات من السلع المادية التي تمر بمحدود الدولة الجمركية، و حساب التجارة غير المنظورة، و يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة و الخارج، مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج و إما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل. (زينب حسين، 2008، صفحة 102).

3.2 العلاقة بين تغيرات سعر الصرف و الميزان التجاري: إن الانخفاض و الارتفاع في سعر الصرف يكون عن طريق قوى العرض و الطلب في السوق، أما التخفيض و الرفع فيكون عن طريق تدخل السلطة النقدية، و إن جميع هذه الحالات لها علاقة مباشرة بتوازن ميزان المدفوعات عموما و الميزان التجاري خصوصا، كون تغيرات سعر الصرف تؤثر مباشرة على المعاملات التجارية مع العالم الخارجي.

1.3.2 أثر تخفيض العملة على الصادرات: يترتب على تخفيض العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية، و من ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، و بالتالي زيادة كمية و قيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية.

2.3.2 أثر تخفيض العملة على الواردات: يؤدي تخفيض في قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، و بالتالي انخفاض كمية و قيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب

المحلي على الواردات أكبر من الصفر، و من ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية و حتى تتحقق أهداف تخفيض العملة المحلية لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:

أ . وجود الطلب على السلع و الخدمات الوطنية من الخارج.

ب . وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي.

ج . عدم ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المحلية بالنسبة للدولة التي تقوم بالتخفيض.

د . عدم قيام الدولة الأخرى بتخفيض العملية (خاصة تلك المتعامل معها تجاريا) أو ما يسمى بالتعامل بالمثل.

بالإضافة إلى الآثار المرغوب فيها لانخفاض قيمة العملة على الحساب التجاري، يمكن أن يعتبر البعض أن التخفيض المستمر للعملة سياسة مرغوب فيها، إلا أن لهذه العملية سلبيات يمكن حصرها في ثلاث نقاط أساسية و هي:

أ . يؤدي تخفيض أو انخفاض العملة إلى التضخم و ماله من تأثير على المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمع.

ب . يؤدي تخفيض العملة إلى إعادة توزيع الموارد (هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مثلا) الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي، خصوصا في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة.

ج . يؤدي تخفيض العملة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدولة الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة فيها.

(مختاري، 2018، صفحة 16) .

3. تأثير تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (2000-2020).

1.3 تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

يوضح الجدول الموالي تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و اليورو ما بين سنتي 2000 و 2020.

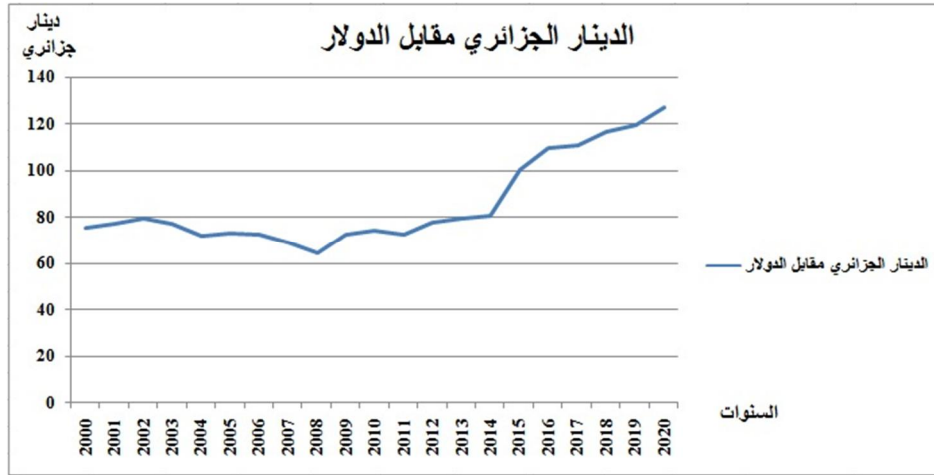
الجدول رقم (1) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2000-2020).

السنة	الدينار الجزائري مقابل الدولار	السنة	الدينار الجزائري مقابل الدولار
2000	75.2600	2010	74.4041
2001	77.2200	2011	72.8537
2002	79.6800	2012	77.5519
2003	77.3900	2013	79.3809
2004	72.0659	2014	80.5606
2005	73.3627	2015	100.4641
2006	72.6464	2016	109.4654
2007	69.3656	2017	110.9610
2008	64.5684	2018	116.6169
2009	72.6460	2019	119.3606
2020	126.8288		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية من بنك الجزائر.

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

الشكل رقم(1) : تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار للفترة (2000-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1).

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي قد شهد استقرار نسبيا بين سنتي (2007-2000)، حيث تراوح بين 75 دينار/ دولار إلى 80 دينار/ دولار، لترتفع قيمته قليلا سنة 2008 نتيجة انخفاض قيمة الدولار بسبب الأزمة المالية العالمية.

مع بداية سنة 2009 بدأ الدينار في الانخفاض مقابل الدولار نتيجة تعافي قيمة هذا الأخير ورجوعه لمكانته العالمية، بالمقابل تدهورت قيمة الدينار حيث بلغ 126.82 دينار/ دولار.

2.3 تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري من سنة 2000 إلى سنة 2020

يبين الجدول التالي تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري بين سنتي 2000 و 2020 .

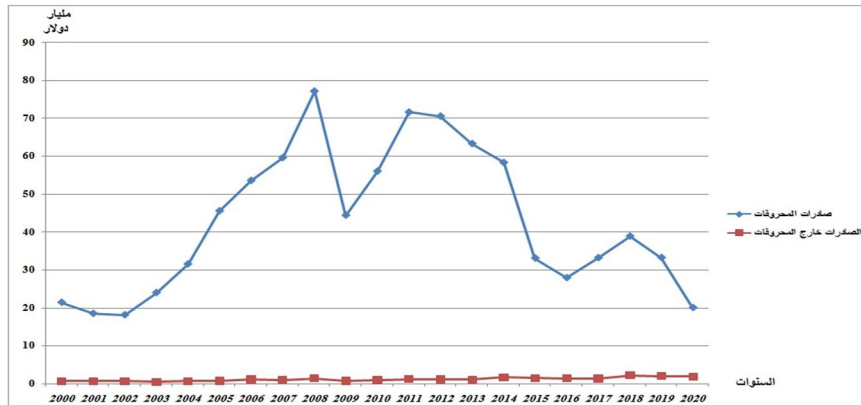
الجدول رقم(2): بعض بنود الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2020-2000).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

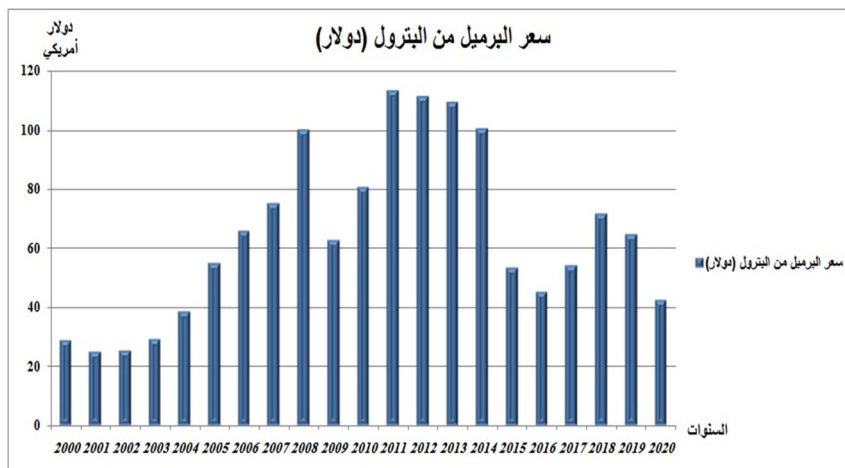
السنوات	صادرات المحرقات	سعر البترول من البترول (دولار)	المخرقات الصادات خارج	الصادرات الكلية	المخرقات نسبة صادرات	المخرقات نسبة صادرات خارج	الواردات	نسبة التغطية %	رصيد الميزان التجاري
2000	21.42	28.50	0.61	21.65	97,23	2,77	- 9.35	235,61	12.30
2001	18.48	24.85	0.65	19.13	96,60	3,40	- 9.48	201,79	9.61
2002	18.11	25.24	0.61	18.72	96,74	3,26	- 12.01	155,87	6.70
2003	23.99	29.03	0.47	24.46	98,08	1,92	- 13.32	183,63	11.14
2004	31.55	38.50	0.66	32.22	97,92	2,05	- 17.95	179,50	14.27
2005	45.59	54.60	0.74	46.33	98,40	1,60	- 19.86	233,28	26.47
2006	53.61	65.70	1.13	54.74	97,94	2,06	- 20.68	264,70	34.06
2007	59.61	74.90	0.98	60.59	98,38	1,62	- 26.35	229,94	34.23

40.52	206,44	- 38.07	1,78	98,22	78.59	1.40	99.90	77.19	2008
7.78	120,80	- 37.40	1,70	98,30	45.18	0.77	62.30	44.41	2009
18.20	146,80	- 38.89	1,70	98,20	57.09	0.97	80.20	56.06	2010
28.47	164,95	- 44.19	1,69	98,31	72.89	1.23	112.90	71.66	2011
20.17	139,11	- 51.57	1,60	98,38	71.74	1.15	111.00	70.58	2012
9.38	117,08	-54.99	1,63	98,37	64.38	1.05	109.00	63.33	2013
0.59	101,01	- 59.44	2,81	97,17	60.04	1.69	100.20	58.34	2014
-18.08	65,66	-52.65	4,28	95,69	34.57	1.48	53.10	33.08	2015
- 20.13	59,28	- 49.44	4,74	95,26	29.31	1.39	45.00	27.92	2016
- 14.41	70,58	- 48.98	3,96	96,04	34.57	1.37	54.10	33.20	2017
- 7.46	84,64	- 48.57	5,40	94,62	41.11	2.22	71.30	38.90	2018
- 9.32	79,12	- 44.63	5,86	94,14	35.31	2.07	64.40	33.24	2019
- 13.62	61,69	- 35.55	8,71	91,29	21.93	1.91	42.10	20.02	2020

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية من بنك الجزائر.
الشكل رقم (2): الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات للفترة (2020-2000).



من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)..



الشكل رقم (3) : تطور أسعار البترول خلال الفترة (2020-2000).

من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

نلاحظ من خلال الشكلين رقم (2) و رقم (3) اعتماد الدولة الجزائرية على المحروقات بشكل كبير جدا حيث تشكل الصادرات من المحروقات نسبة 97% فأكثر خلال الفترة (2000-2014)، و التي تميزت أيضا بالارتفاع الكبير في مستوى

أسعار البترول حيث بلغت مستويات قياسية سنوات (2011-2013) حوالي 120 دولار للبرميل الواحد، و في المقابل تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات نسبا محتشمة حيث لم تبلغ نسبة 4 % خلال نفس الفترة، تشهد الفترة (2015-2020) ارتفاعا طفيفا في الصادرات خارج المحروقات لكنه يبقى غير كاف، حيث بلغت نسبة 8.71% مع نهاية سنة 2020. أما بالنسبة للصادرات من المحروقات فقد شهدت انخفاضا كبيرا نتيجة تدهور أسعار البترول .

الشكل رقم (4) : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2020).



من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2) .

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن الميزان التجاري قد حقق فائضا في رصيده خلال الفترة (2000-2014) بدرجات متفاوتة و ذلك راجع لتزايد إيرادات المحروقات التي تشكل أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات الكلية الجزائرية، و من المعروف أن هذه الفترة قد شهدت ارتفاع ملحوظ في أسعار البترول حيث ارتفع سعر البرميل الواحد من البترول من 28.5 دولار سنة 2000 إلى 109 دولار للبرميل سنة 2013.

جدير بالذكر أنه في سنتي 2008 و 2009 قد سجل الميزان التجاري تراجع كبير حيث وصل فقط إلى 7.17 مليار دولار و ذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار البترول و بالتالي على رصيد الميزان التجاري. سجل الميزان التجاري عجزا واضحا من سنة 2015 إلى غاية سنة 2020، و يرجع ذلك انخفاض الإيرادات من المحروقات الناجم عن تراجع أسعار البترول مقارنة بالأرقام القياسية التي وصل لها قبل سنة 2014، في المقابل نلاحظ ازدياد فاتورة الواردات حيث بلغت 52.65 مليار دولار سنة 2015، و هو رقم كبير مقارنة بسنوات (2000-2007).

شهدت سنة 2020 انخفاضا كبيرا على مستوى إيرادات المحروقات حيث بلغت 21.93 مليار دولار فقط مقارنة بالسنوات التي قبلها، و ذلك بسبب التراجع الكبير في أسعار البترول حيث بلغ وصل إلى أدنى مستوياته منذ سنوات 42 دولار للبرميل الواحد، كل ذلك بسبب تداعيات الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، و هو ما لمسناه أيضا في الواردات الكلية خلال ذات الفترة بسبب إجراءات الغلق الكلي للحدود الدولية، حيث انخفضت من حوالي 45 مليار دولار سنة 2019 إلى 35 مليار دولار سنة 2020.

تعتبر منطقة اليورو الشريك الرئيسي للجزائر - اقتصاديا و تجاريا - و لذلك فإن المعاملات التجارية الدولية بينهما تتم بينهما بواسطة العملة المهيمنة في المنطقة و هي اليورو، و ذلك نظرا لأن هذه الأخيرة من العملات الرئيسية في العالم، هذا إن تكلمنا عن شق الواردات، و في الجهة المقابلة فإن صادرات الجزائر التي تغلب عليها المحروقات فإنها تسعر بالدولار و هو العملة المسيطرة عالميا، و هذا الأمر من شأنه أن يخلق مشكلة تعرف بمخاطر تقلبات سعر الصرف بين اليورو و الدولار الذي ستدفع ثمنه الجزائر، لأن قيمة الدولار أقل من قيمة اليورو بالنسبة للدينار الجزائري. خاتمة :

عرف سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عدة مراحل خلال فترة الدراسة، فتميز بالاستقرار النسبي في بداية الألفية، ثم ارتفعت قيمته نتيجة انخفاض قيمة الدولار بسبب الأزمة المالية، و ما إن عادت للدولار قيمته حتى انخفضت قيمة الدينار مجدداً وأصبحت قيمته أقل مما كانت عليه قبل الأزمة المالية سنة 2008.

سجل الميزان التجاري فائضا لا بأس به من سنة 2000 حتى سنة 2015 بسبب ارتفاع أسعار البترول، ليعرف عجزا فادحا فيما بعد نتيجة انخفاض أسعار البترول حتى مطلع سنة 2020. و من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و رصيد الميزان التجاري، حيث كلما ارتفعت قيمة الدينار ازداد رصيد الميزان التجاري و العكس صحيح.

من المعلوم أن أغلب الصادرات تسعر بالدولار الأمريكي، بالمقابل فإن أغلب الواردات تسعر باليورو لأن منطقة اليورو تعتبر الشريك الرئيسي للجزائر من خلال تزويدها بأهم الواردات، و هو ما يعرضها لمخاطر أسعار الصرف المحتملة بين الدولار الأمريكي و اليورو.

التوصيات:

إن من بين أهم التوصيات التي توصلنا لها من خلال دراستنا أنه على الجزائر التفكير في اقتصاد ما وراء النفط و التجسيد الفعلي للاقتصاد الحقيقي الذي يعتمد على الإنتاج لا على الربح، بالإضافة إلى تنويع هذا الإنتاج ما بين الصناعة و الزراعة و حتى السياحة والخدمات بما يخدم الاقتصاد في تدفق العملة الصعبة و هو يبعدها عن مخاطر أسعار الصرف ولو بصفة غير مباشرة. من التوصيات المهمة أيضا تنويع مصادر الواردات، بحيث تتعدى منطقة اليورو إلى مجموع الدول التي تتعامل بالدولار الأمريكي كعملة رئيسية في تعاملاتها الدولية تفاديا لمخاطر سعر الصرف بين الدولار و باقي العملات.

المراجع:

1. حسن خلف فليح، (2001)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، دار الوراق للنشر و التوزيع.
2. سالفاتور دومينيك، ترجمة مُجد رضا علي العدل، (1993)، الاقتصاد الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. بن الزاوي عبد الرزاق، (2016)، سعر الصرف الحقيقي التوازني، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
4. راتول مُجد، (2018)، الاقتصاد الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
4. الوكيل نشأت، (2006)، التوازن النقدي و معدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود و سعر الصرف، مصر، شركة ناس للطباعة.
5. نسرين ميموني، فريد بن طالبي، (2020)، نمذجة قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1989-2018)، مجلة المالية & الأعمال، المجلد 07، العدد 02، ص 398-417.
6. بلعول نوفل، (2018)، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية -، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر. أطروحة دكتوراه.
7. كريم بودخدخ، (2016)، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة مُجد الصديق بن يحيى - جيجل، الجزائر.
8. سلمى دوحه، (2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مُجد خيضر بسكرة، الجزائر.
9. عوض الله زينب حسين، (2008)، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة.
10. مختاري فتيحة، (2018)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و آليات علاجها، مجلة العلوم الإدارية و المالية، المجلد 02، العدد 01.
11. تاريخ الاطلاع: 2022/04/20. على الساعة 15.07. https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm.